

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الاستشكال الأعلى على تحقيق صاحب المتنى

لقد استنتاج صاحب المتنى مصرحاً - بصياغتنا - بأنّا: «لا نعتني بالنسبة الثلاث ما بين الإطلاق و التقييد، بل نرى «نفس الإطلاق»:

1. فلو عرّضته استحالة طارئة - لا ذاتية - «كداعوية الشيء إلى نفسه» فسيستحيل التقييد و الإهمال و يتعين الإطلاق الظاهري فحسب.

2. ولكن لو استحال الإطلاق لأجل الدور و الخلف لدى التقييد - أي الاستحالة الذاتية - فسيستحيل الإطلاق و التقييد و يتعين الإهمال فحسب.

فيما تالي، إن الكارثة الرئيسية - التي قد أرجأتنا إلى الإطلاق الظاهري الذاتي - هي «الداعوية إلى النفس» فحسب، لا لأجل براهين صاحب الكفاية و تلامذته إذ التنافي العرضي قد تولد من عملية «تقيد الحكم بالقصد» - لا ذاتياً للدور - و لهذا قد احتملت القضية 3 محتملات ثبوتية - أي تقيد بالقيد أو تقيد بالإطلاق أو الإهمال - فكافأة هذه الشقوق لا ترتبط بالتبسب المذكورة - الملكة أو الضدين أو السلب - لأنها لا تؤثر أبداً في هذا التنافي، بل بؤرة المعضلة هي التنافي العرضي لأجل «الداعوية إلى النفس» و ليس أكثر.»

ثم اختتم مقالته بتبرير مقالة صاحب الكفاية قائلاً:

«و لعلّ ما ذكرناه هو مراد صاحب الكفاية، فإنه حكم بعدم صحة التمسك بالإطلاق و لم يُبين الوجه فيه، فيمكن أن يكون نظره (قدس سره) إلى ما ذكرناه من أنّ مورد الشك لا يرتبط بعالم الإطلاق (إذ يُعدّ الإطلاق ضروريّاً) و لذا استدرك بعد ذلك بأنّه إذا علم كون المولى بصدق بيان ما هو دخيل في الغرض (النهائي) و إن لم يؤخذ في متعلق الأمر و لم يذكر قصد القربة كان للتمسك بإطلاقه الكلاميّ أو المقاميّ مجال و أثر في نفي دخالة قصد القربة في الغرض (لنسنّتاج التوصيلية من هذا المسار فقط) و هو استدرك وجيه كما لا يخفى.» [1]

ولكن نعرض عليه:

أولاً: يبدو ناجماً أنّ صاحب المتنى قد استسقى جذور تحقيقه من نكبات المحقق الاصفهاني - التي قد استحضرها ضمن كتابه - إذ صاحب النهاية أيضاً قد ميز ما بين موارد إمكانية التقييد - نظير الكتابة - فاعتبرها «نسبة الملكة و عدمها» و بين استحالة التقييد - كقصد الأمر - فاعتبرها «نسبة السلب و الإيجاب» بحيث سيُصبح الإطلاق ضروريّاً بلا استكشاف للمراد الجدي

فلا تتأتى أصالة الإطلاق لضروريتها -وفقاً للمحقق الخوئي و....-

والمُستَعِجَبُ أَنَّ صاحبَ المِنْتَقِي عَقِيبَ اسْتِذْكَارِ مَقَالَةِ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ قد استَشَكَّلَ عَلَيْهِ بَيْنَمَا هُوَ قَدْ اسْتَلَمَ أَسَاسَ تَفْكِيرِهِ مِنْهُ.

· ثانياً: أساساً إنَّ تَكْثِيرَ الْبَرَاهِينِ الْعُقَلَيَّةِ لَا يَصْحِحُ الْوَاقِعَ فَإِنَّ حَقِيقَةَ «تَقييدِ الْأَمْرِ بِالْقَصْدِ» عَمَلِيَّةٌ مُسْتَحِيلَةٌ لَدِيِّ الْوَاقِعِ التَّبُوتِيِّ -لَدِيهِمْ- سَوَاءً اسْتُحِيلَتْ لِبرهانِ «الْدَّاعِيَّةِ» أَمْ «الْدَّورِ» أَمْ «الْخَلْفِ» أَمْ... فَتَنْتَوِيعُ هَذِهِ الْبَرَاهِينِ وَتَفَاقُوتُهَا لَا يُبَدِّلُ الْوَاقِعَ الْمُسْتَحِيلَ أَبَداً:

Ø فَإِمَّا أَنْ يَعْتَيَّنَ الإِطْلَاقُ الْقَهْرِيُّ -وَفَقَاءِ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ- نَظَرًا لِلسَّلَابِ وَالْإِيجَابِ.

Ø وَإِمَّا أَنْ يَسْتَحِيلَ الإِطْلَاقُ -وَفَقَاءِ الْمُحَقَّقِ النَّائِيِّ- نَظَرًا لِلْمَلَكَةِ وَعَدْمِهَا.

فَعَلَى أَيَّةِ تَقْدِيرَةِ سَيَتَحَمَّ لِحَاظِ «النِّسْبَةِ» جَزْمًا إِذْ لَا يَخْلُو الْوَاقِعُ التَّبُوتِيُّ مِنْهَا نَهَائِيًّا فَكَيْفَ قَدْ تَحَمَّ صاحبُ المِنْتَقِيِّ عَنْ مَلَاطِحةِ النِّسْبَ؟

اِختِتَامِيَّةُ لِهَذِهِ الْأَبْحَاثِ السَّامِيَّةِ

إنَّ الْحُصْلَةَ النَّهَائِيَّةَ وَالنَّتِيَّةَ الْجَوَهِرِيَّةَ لِكُلِّ الْنَّقَاشَاتِ الرَّاقِيَّةِ هي أَنَّ كَلَّا التَّقْيِيدِ وَالْإِطْلَاقِ مَعْقُولَانِ تَمَامًا فَتَتَفَعَّلُ أَصَالَةُ الإِطْلَاقِ الْأَلْفَاظِيَّةِ عَلَى التَّوْصِيلِيَّةِ بِلَا اسْتِحَالَةٍ أَبَدًا إِذْ قَدْ أَسْلَفَنَا الْإِجَابَاتِ الْمُقْنِعَاتِ عَلَى عَامَةِ الإِشْكَالِيَّاتِ الْمُزَعُومَاتِ، أَجَلْ لَوْ افْتَرَضْنَا اسْتِحَالَةَ التَّقْيِيدِ لِاستِحَالَةِ الإِطْلَاقِ الْأَلْفَاظِيِّ، وَذَلِكَ وَفَقَاءِ الْأَعْظَمِ الْمُذَكُورِينِ، فِيَالْتَالِي سَيَلَجُؤُنَ إِلَى الإِطْلَاقِ الْمَقَامِيِّ لِتَسْجِيلِ التَّوْصِيلِيَّةِ، وَأَمَّا التَّعْبُديَّةُ فَبِحَاجَةٍ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ خَارِجًا.

فَكَمْوَذْ جَلِيَّ لِهَذِهِ الْبَحْوُثِ هو «الْخَمْسُ» فَهَلْ يُعْدَ تَعْبُديًّا أَمْ تَوْصِيلِيًّا؟ وَهَلْ يُعَقِّلُ تَقْيِيدهِ بِالْقَصْدِ أَمْ لَا؟ فَالْإِجَابَةُ تَتَكَبَّرُ عَلَى الْمَبْنَى لِوَصْحَّنَا التَّقْيِيدِ لِاعْتَرَفَنَا نَسْبَتَهُ مِنْ بَابِ «الْمَلَكَةِ» فَتَمْسَكَنَا بِأَصَالَةِ الإِطْلَاقِ وَلَكِنْ لَوْ تَعْقَلَ التَّقْيِيدُ -كَتَقْيِيدِ الصَّلَاةِ بِالْقَصْدِ- لَانْدَرَجَتْ ضَمِنَ نَسْبَةِ «السَّلَابِ وَالْإِيجَابِ» بِحِيثُ سُيُّصِبُّ الإِطْلَاقُ ضَرُورِيًّا بِلَا اسْتِكْشافِ لِلْمَرَادِ الْجَدِيِّ فَلَا تَتَأْتَى أَصَالَةُ الإِطْلَاقِ لِضَرُورِيَّتِهَا.

[1] روحاني محمد. منتدى الأصول. Vol. 1. ص458 قم - ايران: دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني.